مقابلة

جورج شاهين

مسرّة: لا ينتظم أي دستور إذا لم تمتلك الدولة وظائفها السياديّة

مع مطلع العام الجديد الذي حمل الذكرى المئوية الاولى لولادة الدستور اللبناني الذي صدر في 23 ايار 1926، اطلق رئيس الجمهورية العماد جوزف عون الدعوة الى المؤسسات والهيئات والنقابات والجامعات الى الاحتفال بالذكرى والتنويه بالمبادئ الدستورية والنظام الديمقراطي البرلماني، ليتعرف الجيل الجديد على خصائصها

لمواكبة هذه المرحلة التقت "الامن العام" عضو المجلس الدستوري سابقا ورئيس كرسي الأونيسكو في جامعة القديس يوسف البروفسور انطوان مسرة.

■ اطلق رئيس الجمهورية مطلع هذا العام الاحتفالات بمئوية وضع الدستور اللبناني فما هي اهمية هذه الخطوة، وهل تستأهل ورشة؟

□ هذه المناسبة ضرورة قصوى ويخشى تحولها الى سجالات تكرارية ببغائية من الماضي من دون الاتعاظ من الاختبار والانجازات والمعاناة المشتركة. منابع الخشية من سجالات ببغائية من اربع جهات: الايديولوجيون حول العصرنة، القوميون الانصهاريون في ما يتعلق بالبناء القومي حصرا بالحديد والنار، الذين لم يتابعوا الابحاث الدولية المقارنة منذ سبعينيات القرن الماضي في شأن الادارة الديموقراطية للتعددية الدينية والثقافية، والقانونيون ولا نقول الحقوقيون من دون ذاكرة وهم يفتقرون الى الابعاد الثقافية والاجتماعية والتاريخية في الدسترة وفي ما يتعلق بلبنان. صدر حديثا حول البعد التاريخي والثقافي في الدساتير: Annuaire international de justice constitutionnelle, Economica, 2023, 932 p. بعنوان: Constitution ; histoire et mémoire مع مشاركة 24 دولة. كتب احد القانونيين سنة 2023: "ان ميثاق الطائف قلب الامور راسا على عقب"! كلا! كلا اطلاقا! ان البناء الدستوري منذ القائمقاميتين على الاقل قائم على ثوابت مستمرة بصلابة. كرس ميثاق الطائف وتعديلات 1990 ثوابت، بخاصة مقدمة الدستور، وتم الاعتماد على الاختبار التاريخي في سبيل التوازن والمشاركة مع الضمانة المطلقة لمبدأ الفصل بين السلطات في نظام برلماني لبناني تعددي. يقول الرئيس حسين الحسيني في 2002/11/29 خلال ندوة عقدناها في المؤسسة اللبنانية للسلم الاهلي الدائم: "ميثاق الطائف لم يقرا ولم يفهم جيدا! وفي افتتاحه مؤتمر الطائف يحذر، تكرارا وتكرارا، ويقول للمشاركين: "ان خبرتكم تجنبكم سلوك الطرق المسدودة". لكن تعممت مقولة "النظام" ونقد "النظام" لدى كل ازمة وتعطيل وخرق الدستور ومن دون التوضيح ماذا يعني لبنانيون في "النظام"؟ هل نص الدستور؟ الممارسة؟ الخطاب المتداول في سوق التعبئة النزاعية؟ الذكرى المئوية هي مناسبة لدعم شرعية الكيان الدستوري اللبناني وشفاء لبنانيين من عقدة نقص واكتساب توبة قومية تجاه مغامرات قاتلة. ان الدستور اللبناني، في النص، هو من ارقى الدساتير في العالم. مضمون المادة 95 بالذات، في النص، والتي نصفها "بالطائفية" - وهو تعبير شعبي يستعمله ميشال شيحا بين مزدوجين - موجود في اكثر من ثلاثين من الدساتير في العالم. والمادة 95 بالذات تحدد المنهجية في سبيل التطور على نمط لجنة Bernard Stasi في فرنسا حول العلمانية (2003) ولجنة Taylor-Bouchard في كندا حول الاندماج الاجتماعي (1997-2008) ولجان عديدة في الهند. يندرج الدستور اللبناني في سياق النظرية الدستورية حول التعددية الحقوقية والادارية الذاتية الحصرية والتمييز الايجابي pluralisme juridique, autonomie personnelle ou fédéralisme personnel, discrimination positive لبنانيون مبرمجون على سجالات في شأن "النظام". يستغل هذه السجالات مغامرون ومقامرون في الداخل والخارج. كان دائما موضوع "النظام" وقودا لتغذية نزاعات داخلية وبالوكالة وطوال الحروب المتعددة الجنسيات في لبنان في السنوات 1975-1990. هل نستمر في الكفر بالميثاق... ثم نعود اليه؟ ليس هذا المسار دفاعا عن "الصيغة" "الفذة" كما يصفها بسخرية احد الاساتذة الجامعيين، بل دعوة لممارسة الحكمة والعقلانية!

■ ما هي الاحكام التي فرضت وضع الدستور اللبناني وهل كان قدرا ان تستنسخ ابرز ما قال به الدستور الفرنسي، ام ان ما حصل كان خدمة من دولة الانتداب؟

□ الدستور اللبناني مستلهم من دستور سويسرا وبلجيكا، وليس من دستور الجمهورية الفرنسية الثالثة كما هو معمم لدى كثيرين لم يطلعوا على دراسات حديثة، بخاصة دراسات د. انطوان حكيم وخبرات ميشال شيحا ووثائق تاريخية عديدة وبعض كتابات هنري فرعون وانطوان عازار وغيرهم. استلهم Roberto Mitchel، السيناتور الاميركي من اصل لبناني، من الدستور اللبناني لمعالجة ازمة ايرلندا الشمالية! تحتفل ايرلندا الشمالية كل سنة باتفاقية Friday Agreement بينما يستمر لبنانيون في سجالات منذ اعلان دولة لبنان الكبير في 1920/9/1 وميثاق الطائف. الحاجة قصوى في البحث في الشروط التطبيقية والعملانية في حكم لبنان gouvernabilité من خلال رئاسة الدولة (المادة 49)، حكومات

عضو المجلس الدستوري سابقا البروفسور انطوان مسرة.

> **الذكرى المئوية للدستور لدعم شرعية الكيان الدستوري واكتساب توبة قومية تجاه مغامرات قاتلة**

الدستورية العالمية بانها تعلو على نصيه الدستور supraconstitutionnelles ولا يجوز اطلاقا تعديلها.

■ هناك احكام قاسية لاجراء اي تعديل دستوري، الا ترى ضرورة في اجراء بعض التعديلات لتجنب المواجهة في بعض الاستحقاقات؟

□ لا ثغرات اطلاقا - بمعنى فجوات ونقص - في الدستور اللبناني، واي مسعى في سلوك طرق مسدودة، حسب توصيف حسين الحسيني، ستكون نتائجه بالغة الخطورة. من يطرح الثغرات لم يطلع على المداولات والحوارات والنزاعات والسجالات طوال السنوات 1975-1989، بخاصة في ما يتعلق برئيس الدولة ورئيس الحكومة والاستشارات النيابية. وضعت وثيقتين في المؤسسة اللبنانية للسلم الاهلي الدائم في هذا السياق: جذور وثيقة الطائف (2015، 550 ص) والوساطة الدستورية الالمانية - الاوروبية - الفاتيكانية بعد الاتفاق الثلاثي (2018، 198 ص) وهي وساطة كنت مشاركا فيها.

■ يتجدد الخلاف لفترات حول تفسير بعض المواد الدستورية، ما هي الالية الفضلى للفصل فيها؟ وهل يجب ان تعود الصلاحية الى المجلس الدستوري؟

□ النص الدستوري هو القاعدة،norme مثل المتر والليتر والكيلو... يتضمن تعبير "تفسير" التباسا. طبعا الحاجة دائما الى الشرح explication. لكن تفسير الدستور interprétation هو مجرد اجتهاد، واي اجتهاد هو غير ملزم وقد ينقضه اجتهاد لاحق. اذا كان النص يخضع لتفسيرات وتأويلات، يقتضي عندئذ صياغة نص آخر. هذا ما ورد صراحة خلال مناقشة تعديلات 1990 في المجلس النيابي. من المخجل، واهانة لكل الاباء المؤسسين، التداول حول تفسير "ميثاق" و"عيش مشترك" و"شرعية"... تكمن مضامين مقدمة الدستور في مجمل التراث التاريخي والثقافي اللبناني ولدى الاباء المؤسسين، وفي الاف الصفحات والوثائق، وفي الاجتهادات الدستورية... انه مؤشر لعدم تجذر التراث الوطني والدستوري والثقافي والخبرات الريادية والمعاناة من خلال مختلف عوامل التنشئة. تعمل الاجيال الجديدة على اغناء التراث المتراكم وليس الانطلاق دوما من الاساس.

لا تفسير اطلاقا للدستور من خلال مراجعات دستورية في التفسير، بل اعتماد التفسير الاجتهادي في معرض قضية مطروحة اذا كانت في انسجام ام لا مع الدستور الذي هو القاعدة اي المعيار norme، مثل المتر والليتر والكيلو... كل "تفسير"، في غير معرض قضية، هو مجرد اجتهاد قد ينقضه اجتهاد اخر لاحق. ◄

◄ الحاجة الى التمييز بين التفسير والشرح والاجتهاد interprétation, explication, jurisprudence... في مجتمع اذا كان يتمتع بدرجة عالية من الرقي واحترام المواثيق، التي يصفها ادمون رباط "بالتعهدات الوطنية". لا احد "يفسر" الدستور، حتى ارقى القضاء الدستوريين. من "يفسر" الدستور والدستور اللبناني بالذات ومقدمته هم الاباء المؤسسون والتراث المعياري المتراكم. الاجيال الجديدة تغني وترسخ وتعمق التراث الدستوري. اذا حصلت اضطرابات متكررة بشان النص الدستوري فهذا يعني تصويب الممارسة او ضرورة صياغة قاعدة دستورية جديدة تشكل معيارا ناظما. ان تعبير interprétation، باللغات الاجنبية، يعني تاويل، واداء في الشؤون الفنية والموسيقية والمسرحية ويتضمن بالضرورة قدرا من الاداء الشخصي والذاتية! ان تسمع قطعة موسيقية في تادية هذا الموسيقار او ذاك تمايز بالعمق. تذكر المعاجم العربية هذا التمييز الذي يتجاهله قانونيون في شؤون "التفسير". يعود التمادي في التفسير خارج قضية دستورية، عالميا وفي لبنان، الى تنامي الاستنسابية relativisme، وطغيان الراي على حساب المعايير وتراجع القيم الناظمة للحياة العامة.

■ اذا كان الدستور مقدسا ولا يمكن تجاوزه، كيف يمكن حمايته؟

□ ليس سمو الدستور حسب تحليلات قانونيين - ولا نقول حقوقيين - مجرد الهرمية القانونية. يشمل السمو ما يرتقي ويسمو وربما لدرجة التقديس: رفعة، جلال، تفوق، كرامة، مجد... هل هذا هو الواقع لبنانيا في الممارسة؟ تعني مقدمة الدستور: "وطن نهائي لجميع ابنائه" ليس مجرد شمولية جغرافية لبنان، ولا شمولية بنيته السكانية، بل ثوابت وثبات منظومته الدستورية.

■ جمد الدستور اكثر من مرة، واستبدلت المؤسسات بتوازنات، والقانون بتفاهمات، والسيادة بتعدد مرجعيات، والدستور بما

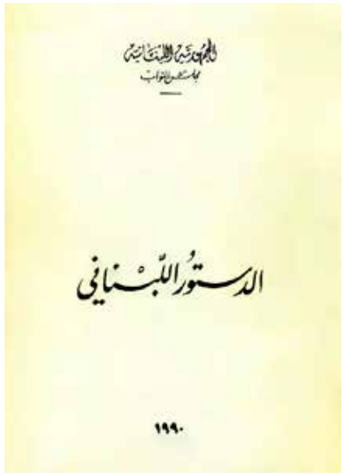

مقامرون في الداخل والخارج يثيرون موضوع "النظام" وقودا لتغذية نزاعات داخلية

يفرضه الامر الواقع. الى اي درجة يصح هذا القول؟

□ ان توضيح بعض المفاهيم: ميثاق، عيش مشترك، شرعية... فهو يتطلب مراجعة الوثائق التاريخية منذ كاظم الصلح ورياض الصلح وبشارة الخوري ويوسف السودا... لا تحدد الاجيال الجديدة وتفسر - كما هو حاصل في خطاب السوق - هذه المفاهيم بل تستنبطها من التراث بالذات وتعمل على اغنائها استنادا الى العلوم المعاصرة والتحولات في عالم اليوم. الحاجة بالتالي الى توقف قانونيين - ولا نقول حقوقيين - وكتاب ببغائيين في سجالات سوق نقيضا لتراث لبناني متراكم. ان ميثاق الطائف هو بالغ الاهمية، ولكنه "لم يقرا ولم يفهم جيدا" كما يقول حسين الحسيني خلال ندوة عقدتها المؤسسة اللبنانية للسلم الاهلي الدائم في 2002/11/29.

ما حصل في ميثاق الطائف بالغ الاهمية والضرورة لكن يجب وصفه بالاصالة والتاصيل والتجدد وتكريس ثوابت لبنانية في سبيل حوكمة نظام برلماني تعددي régime parlementaire pluraliste في النظرية الدستورية عالميا اليوم. ان ميثاق الطائف هو انتاج لبناني اصيل مثل الكشك والاورما والمنقوشة ومن انتاج عباقرة في النظرية الدستورية عالميا في السعي لضمان المشاركة المتوازنة في الحكم وبذات الوقت ضمان كل ذلك الفصل بين السلطات: Concilier partage du pouvoir et séparation des pouvoirs الحاجة قصوى، في مناسبة مئوية الدستور اللبناني، الى اجراء دراسات دستورية تطبيقية لا تنحصر بنصية المواد والاجتهادات الدستورية القضائية. يوجد اجتهادات تطبيقية من نوع آخر تستخلص من الممارسات المعيارية. هل نعمل مثلا على قراءة مذكرات رؤساء الجمهورية والحكومات في سبيل استخلاص الممارسات الدستورية المعيارية في انسجام مع نص الدستور اللبناني وروحيته. عمل باحثون سابقا على قراءة المذكرات من منطلق خلافات وتفاهمات وليس من منطلق ممارسات معيارية في سبيل تعميمها في الثقافة السياسية لدى اللبنانيين.

■ يعتقد البعض ان السبب يكمن في عجز السلطة عن تحويل الكيان الى دولة فاعلة تحتكر السياسات العامة، وتخضع الجميع لمنطق الدستور والقانون؟

□ لا ينتظم اي دستور في العالم، ان كان ذلك في فرنسا او المانيا او الدانمارك، اذا كانت الدولة لا تمتلك كامل وظائفها السيادية الملكية الاربعة (rex, regis, roi): احتكار القوة المنظمة اي جيش واحد، واحتكار العلاقات الديبلوماسية اي ديبلوماسية واحدة، وادارة المال العام، وادارة السياسات العامة. جوهر الموضوع هو استعادة الدولة كامل وظائفها السيادية.